كلية : الآداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : د. مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of planning and development

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: مدخل الى علم اجتماع التنمية:

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية: Introduction to the sociology of development:

محتوى المحاضرة السابعة

مدخل الى علم اجتماع التنمية:

التنمية مسألة متجددة وعسيرة التناول إذ تختلف البرامج التنمويّة باختلاف الفاعلين (الدّولة، رأس المال الخاص،الجماعات المحليّة...) والرّهانات (رهانات اقتصادية، اجتماعيّة، سياسيّة...) ومجالات التدخّل (صناعية، فلاحيّة،خدماتيّة، تكنولوجية...). كما تشهد مسارات التنمية التي تتبعها المجتمعات تداخلا بين عديد المستويات: المحلية والقطاعية والوطنية والإقليمية والقاريّة والدّوليّة.
ظهر مفهوم التنمية مع نهاية الحرب العالميّة الثّانية، وغلبت عليه في البداية الصّبغة السّياسيّة والاقتصادية، إذ كانت التنمية محورا أساسيّا في برامج إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية في أوروبا وفترة ما بعد الاستعمار لدى الدّول "المستقلّة حديثا". ظهر المفهوم بداية في نوعين من الكتابات: أوّلا في كتابات الخبرة ذات الصّ بغة التطبيقيّة التي كانت تنشرها المنظّمات الدولية المختصّة في برامجها (مثال: برنامج الأمم المتحدة للإنماء) وذلك في شكل تقارير وتحقيقات وبحوث لخبراء في المجال، ثانيا في النّصوص العلميّة ذات الصّبغة الأكاديميّة كالكتب والمقالات والبحوث التي تنجزها مخابر مختصّة ومراكز جامعية.
يعالج هذا النص الاستعراضي التحليلي "التنمية" بوصفها مفهوما إشكاليا يستخدمه علم الاجتماع وذلك من خلال تقديم مجموعة من النظريّات والنماذج التفسيريّة تتفرع هي ذاتها إلى جملة من المقولات المفهوميّة والتحليلية والتفسيريّة والتأويليّة المتعلّقة بالتنمية. ويتبع العرض تدرجا تاريخيا يمتد من أواسط القرن العشرين إلى مشارف القرن الواحد والعشرين مع مقارنات وتوازيات وتقابلات بين المدارس والتيارات والمقولات.

موضوع علم اجتماع التنمية:

التنمية مسألة نزاعيّة عديدة أطرافها تدخلا وتسييرا واستفادة ولذلك يكون من الضّروري وضع المفهوم في سياق اعتبار التنمية صيرورة مركّبة وليست فعلا واحدا، شاملا، محددا. ولئن تعددت نظريّات التنمية باختلاف المدارس والتيرات فإن

موضوعها الرئيس يبقى، من المنظور السّوسيولوجيّ، التفكير في الفعل التنموي بوصفه فعلا اجتماعيا من خلال تحليل ما يتم في سياقه من ممارسات وما ينتج عنها من تغيّرات في نمط إنتاج الثروة وكيفية تعييرها أو تثمينها وسياسات توزيعها. ويتم ذلك من خلال تركيز الأسئلة البحثيّة على ثلاث محاور رئيسيّة وهي: الممارسات الاجتماعية لمختلف الفاعلين ومواردهم واستراتيجاتهم ورهانتهم، العلاقات الاجتماعيّة البانية لنمط إنتاج الثروة، كيفيّة الانتقال من نمط اجتماعي لإنتاج الثروة إلى آخر.

-- . التنمية في ظل هيمنة البعد الاقتصادي على المفهوم:

من هذا المنظور، يتم تعريف التنمية بما هي تحقيق قدرة مجتمع ما على الاستجابة لضرورة تطوير العوامل الاقتصاديّة التي تساعد على تطوير الإنتاج ونموه. وقد سجّل علم الاقتصاد سبقا تاريخيّا في تناول التنمية بما هي نموّ ويعود ذلك إلى كون العلوم الاقتصاديّة تعتمد في مقاربتها منهجيّة كمّية تركّز بالأساس على الإحصائيات والجداول والمعادلات الرّياضيّة التي يتم من خلالها احتساب معدلات تزايد الثروة ونسبه. وقد أكسبت هذه المنهجيّة العلوم الاقتصادية المعالجة لمسالة التنمية نوعا من شرعيّة الادعاء بكونها المجال العلمي الأمثل لدراسة التنمية. وقد سيطرت هذه النظرة الاقتصادية الكميّة على تناول التنمية خلال خمسينات القرن العشرين وستيناته وخاصّة في كتابات الخبراء.

بالعودة إلى بدايات التنظير الاقتصادي خلال القرن التّاسع عشر نلاحظ أنه تم النظر إلى عمليات خلق الثروة وتنميتها وزيادة القدرات الإنتاجية على أنها متعددة الأبعاد حيث اعتبر "دافيد ريكاردو" في كتابه مبادئ الاقتصاد السّياسي والضّرائب أن التفكير في الاقتصاد يكون على أساس أنه يدار بوصفه عمليّة سياسيّة بحيث يكون الاقتصاد السّياسي العلم الذي يتناول الإنتاج والتوزيع وحركة قوّة العمل في علاقة بنظام اقتصادي واجتماعي تحكمه قوانين سياسية محددة. كما أشار "كارل ماركس" في مؤلفيه نقد الاقتصاد السّياسي ورأس المال إلى أن تناول مسألة الثروة وكيفيّة تقسيمها والاستفادة منها عمليّة تتداخل فيها المكونات السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة وذلك لانقسام المجتمع إلى مالكين لوسائل الإنتاج والى أجراء، لا يملكون وسائل الإنتاج، فيضطرّون لبيع قوّة عملهم. على هذا يمكن أن نعود بأسس التفكير في التنمية لا باعتبارها وليدة القرن العشرين والتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حصلت بعد الحرب العالميّة الثّانية، بل على أنه وليد القرن التاسع عشر الذي شهد تغيّرات اجتماعيّة أفرزتها الثورة الصّناعية ويسرت التفكير في ثروة الأمم (عنوان كتاب آدام سميث) وموقع العمل منها وآثار كيفية تنظيمه اجتماعيا.

يعرّف عالم الاقتصاد الفرنسي "فرنسوا بيرو" "النمو" على أنه زيادة على مدى فترات متلاحقة للمقادير التي توضع مؤشر محدد هو الناتج الإجمالي الخام. وعلى هذا الأساس يعرف "التنمية" على أنها جملة عمليات اجتماعية تدخل تغييرات ذهنيّة واجتماعية على مجتمع ما تجعل زيادة الناتج الدّاخلي الخام ممكنة لتكون زيادة متراكمة ومستدامة. مقابل ذلك التصوّر الذي يقرن بين استخدام اللغة الرّياضية وعلميّة البحوث والدّراسات، وهو تصور يواجه عديد الانتقادات، إذ يضع علم الاجتماع المجتمع والإنسان في مركز دراسته ويعالج العلاقات بالثروة وبتوزيعها على أساس الاحتياجات الإنسانية العامة بمختلف أبعادها. وباعتبار هذه الاحتياجات ماديّة وغير مادية في مجملها فإن الإقتصار على المقاربة الكمّية قد يجرّ إلى مغالطة الربط الحتمي بين النمو الاقتصادي والتنمية بما هي تطوّر لشروط الحياة في مجتمع ما.